

الجمعية العامة



الدورة السادسة والسبعون

الجلسة العامة ٥١

الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد شهيد (ملديف)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بلانكو كوندري (الجمهورية الدومينيكية).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.
البند ٧٥ من جدول الأعمال (تابع)

(ب) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني
تقرير الأمين العام (A/76/78)
مشروع قرار (A/76/L.25)

(ج) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق
السيد زينكين (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أدرك جيدا أنني أول من سيتكلم بعد فترة الاستراحة، الأمر الذي يذكرني بوقت كنت فيه لا أزال لاعبا لكرة اليد. فالمدرّب يدخل دوما أفضل اللاعبين بعد فترة الاستراحة، لذلك يشرفني أن أكون هنا لمخاطبة الجمعية هذا المساء.

تعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تقرير الأمين العام (A/76/334)
(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
تقارير الأمين العام (A/76/74 و A/76/320 و A/76/376)
الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.50).

وهذا الصباح، وصف سفير الاتحاد الأوروبي غونزاتو التحديات المؤرقة اليوم. ومن الأساسي دعم المجتمع الإنساني والحفاظ على توافق الآراء الدولي بشأن أطر الأمم المتحدة المعيارية الرئيسية للعمل
مشاريع القرارات (A/76/L.23 و A/76/L.24 و A/76/L.26)

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



الإنساني. وينبغي أن نتأكد من أننا نفعل كل ما في وسعنا للعودة إلى المسار الصحيح بجهود حثيثة وجماعية. تحمل الشدائد التي يواجهونها.

وتلتزم هولندا بعدم فقدان التركيز أثناء بذل تلك الجهود الجماعية للعودة إلى المسار الصحيح. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على موضوعين، هما أهمية اتباع نهج يركز على الضحايا إزاء الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، ودور الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لمساعدة الناس والمجتمعات المحلية على العودة إلى المسار الصحيح. ولا ينبغي أن يكون ذلك فكرة عارضة. وبدلاً من ذلك، ينبغي تضمينها في جميع مراحل الاستجابة لحالات الطوارئ، بما في ذلك التأهب وتدريب الموظفين وواجب الرعاية والرصد واستخلاص الدروس من النجاح والفشل.

أولاً، تقدر هولندا قيادة الأمين العام في التصدي للاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي. وقد لوحظ إحراز التقدم في اعتماد المعايير والعمل التعاوني في إيفاد الموظفين المتخصصين إلى الميدان والاتصال بالمجتمعات المحلية. بيد أن التعاون المشترك بين الوكالات في تأمين آليات شكاوى مأمونة وميسرة، وإجراء تحقيقات شفافة وفي الوقت المناسب، وعلى وجه الخصوص إنصاف ضحايا الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي والناجين منه، ليس على نفس المستوى مع مبادئ الأمم المتحدة وقيمها. وفضيحة الجنس مقابل الوظائف التي تم الإبلاغ عنها على نطاق واسع خلال الاستجابة لمرض فيروس الإيبولا دليل محزن.

السيد فيتريكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد أوكرانيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل سلوفينيا باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/76/PV.50). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة سريعة في الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم، الناجمة أساساً عن النزاعات المسلحة وتغير المناخ، ومؤخراً، جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، سيحتاج ما يقرب من ٢٧٤ مليون شخص حول العالم في العام المقبل إلى المساعدة الإنسانية وسيعتمدون على المساعدات المنقذة للحياة المقدمة من الأمم المتحدة من أجل البقاء. وبالمقارنة مع هذا العام، سيرتفع هذا الرقم بنسبة ١٧ في المائة مرة أخرى.

وتلبية احتياجات الناس، ولا سيما الذين يعيشون في أوضاع هشة عالية على غيرهم، تقع في صميم العمل الإنساني. كما أن تنفيذ نهج يركز على الضحية يعني أننا نقدر ونحترم المجتمعات التي نعمل فيها. وهذا يعني أيضاً أننا نعالج أكبر المخاطر في العمل الإنساني، أي الضرر الطويل الأجل الذي يتعرض له الأشخاص الذين من المفترض أن نحميهم. وتتطلب الحماية من الاستغلال والاعتداء والتحرش تعزيز القيادة والعمل والمساءلة أمام المستفيدين.

ثانياً، أود أن أرحب بالاعتراف، الوارد في مشروع القرار الإنساني الجامع (A/76/L.23) الذي سيعتمد اليوم، بأهمية الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي بوصفهما موضوعاً شاملاً لعدة قطاعات للجهود الإنسانية. فالصحة العقلية لا تقل أهمية عن الصحة البدنية

ولهذا السبب يدعو حكومة أوكرانيا الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية إلى تعزيز رصد الخدمات الطبية، إن وجدت، المقدمة إلى السكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة والإبلاغ عن جميع انتهاكات سلطات الاحتلال لحقوق الإنسان في الحياة والصحة. وفي غضون ذلك، نشعر بالامتنان لأن دوائر العمل الإنساني ساعدت هذا العام، تماما كما حدث في السنوات السبع السابقة، عددا كبيرا من المحتاجين في الأراضي الخارجة حاليا عن سيطرة حكومة أوكرانيا.

وتتخذ الحكومة الأوكرانية التدابير اللازمة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من العواقب الإنسانية للعدوان الخارجي وتبسيط الإجراءات الإدارية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، وافقت على استراتيجية للتنمية الاقتصادية لمنطقتي دونيتسك ولوهانسك واستراتيجية لإدماج المشردين داخليا. وتقدم السلطات الأوكرانية أيضا تعويضا عن المساكن التي دمرت نتيجة للعدوان المسلح الروسي، وتُحدث نقاط التفتيش باستخدام معايير موحدة، وتوفر مساكن مؤقتة للمشردين داخليا، وتنفذ برنامج قروض عقارية تفضيلية للإسكان.

وفي العام الماضي، اعتمدنا برنامجا خاصا لإعادة إدماج الشباب من الأراضي المحتلة مؤقتا، مع التركيز على أعمال حقهم في التعليم العالي ذي الجودة العالية. كما أنشأنا هذا العام دورات تحضيرية ذات صلة مع منح دراسية. وأحرز مزيد من التقدم في مجال الرقمنة وإتاحة الخدمات للمشردين داخليا والمقيمين في الأراضي المحتلة مؤقتا عبر الإنترنت.

وقد صيغت مؤخرا استراتيجية وطنية لحماية المدنيين في النزاع المسلح، تعكس التزام أوكرانيا باعتماد المعايير الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، من أجل حل مجموعة كاملة من التحديات الإنسانية الناجمة عن العدوان الأجنبي، تحتاج حكومة أوكرانيا إلى زيادة توسيع التعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية الدولية.

ويتعلق ذلك بمجالين رئيسيين، هما الاستجابة الإنسانية الشاملة في الأراضي المحتلة مؤقتا وتنفيذ مشاريع إنمائية في الأراضي التي

ولهذا السبب ينبغي أن نولي اهتماما خاصا للعمل المنهجي لبناء نظام استدامة مشترك في ميدان الصحة، على الصعيدين الوطني والعالمي، ولجعل الاستجابات الإنسانية أكثر تعقيدا. وأحد الدروس التي تعلمناها من أزمة كوفيد-19 هو أنه في أوقات الأزمات، تصبح تحديات حقوق الإنسان أكثر حدة وتبرز إلى الواجهة.

ولذلك، نرى أنه ينبغي إعطاء الأولوية للإجراءات التالية: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ وتحقيق التنمية الاقتصادية في مرحلة ما بعد كوفيد-19 التي تضع في اعتبارها الفئات الضعيفة، مثل الأشخاص الذين يعيشون في فقر والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمشردين داخليا والأطفال؛ وعدم التسامح إطلاقاً مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة؛ وسياسات تعويض المدنيين المتضررين من النزاع.

وكما فعلنا على مدى السنوات السبع الماضية، فإننا مضطرون إلى توجيه الانتباه إلى الأزمة الإنسانية في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا الناجمة عن العدوان المسلح المستمر من جانب الاتحاد الروسي. ومنذ بدء العدوان في عام 2014، تحمل السكان المدنيون الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا عبئا ثقيلا وهم يعانون من أكثر العواقب ضررا لأعمال إدارات الاحتلال التابعة للاتحاد الروسي.

وبسبب إغلاق نقاط التفتيش من قبل تلك الإدارات، والتي تبررها جنائيا تدابير منع انتشار كوفيد-19، فإن مواطني أوكرانيا الذين يعيشون في الأراضي المحتلة مؤقتا في دونباس غير قادرين على الوصول إلى المتطلبات والخدمات الأساسية. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، استحقاقات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية؛ والخدمات التعليمية والطبية والإدارية والمصرفية؛ والتطعيم ضد كوفيد-19 باللقاحات المعتمدة من منظمة الصحة العالمية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الوبائية في تلك الأقاليم تشكل تحديا كبيرا، شأنها شأن ظروف الأمن الغذائي.

كفالة أن تعكس الاستجابات على نحو أفضل احتياجات وأصوات السكان المتضررين، فضلا عن تعزيز الاستجابات الإنسانية التي تخضع للمساءلة وتستند إلى البيانات وتكون فعالة من حيث التكلفة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى حماية سلامة وكرامة وحقوق الأفراد في حالات النزاع والأزمات، وخاصة النساء والفتيات، اللائي يتأثرن بشكل غير متناسب بالعنف والإيذاء الجنسانيين. وسوف نحمي المبادئ والقواعد والمعايير الإنسانية وندافع عنها بينما نندد بأولئك المتحاربين الذين يتجاهلون القانون الدولي الإنساني ويمنعون السكان من الحصول على المساعدة الحيوية التي يحتاجون إليها.

وأخيرا، علينا أن نمنع مشاكل اليوم من التحول إلى أزمات الغد. وستدفع المملكة المتحدة باتجاه إحداث تحول بين الشركاء المتعددي الأطراف والتنمية وبناء السلام والشركاء في مجال الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، من أجل منع الأزمات الجديدة والتنبؤ بها والاستعداد لها على نحو أفضل، وإعادة بناء القدرة على الصمود في الأزمات المطولة والمتكررة. وسيشمل ذلك زيادة الاستثمارات في نظم الرصد والإنذار المبكر والتمويل المرتب مسبقا للتنبؤ بالصدمات والتصرف قبل حدوثها، ومن ثم التقليل من نطاق الأزمات الإنسانية وأثرها.

والابتكار والبيانات والتكنولوجيا هي في صميم معالجة تلك القضايا والعمل في وقت مبكر. وستواصل المملكة المتحدة الاضطلاع بدور قيادي في ذلك المجال، مستخدمة قدراتنا ذات المستوى العالمي لكفالة تمكن وكالات المعونة من التخطيط والاستعداد للكوارث، وتحسين فرص إنقاذ الأرواح والحد من المعاناة.

وبينما نواصل مواجهة الآثار المشتركة للنزاع وتغير المناخ وكوفيد-19، نحتاج إلى رؤية استجابة شاملة متعددة الأطراف. وهذا يعني تسخير البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، فضلا عن خبرة القطاع الخاص. ويعني توجيه قوة التمويل المناخي إلى السياقات الأكثر هشاشة. ويعني أنه يجب على الأمم المتحدة أن تستفيد استفادة

تسيطر عليها حكومة أوكرانيا. وتهدف هذه المشاريع إلى النجاح في إدماج المشردين داخليا في المجتمعات المضيفة وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة واضحة إلى مزيد من الدعم الواسع النطاق من الشركاء الدوليين لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لأوكرانيا لعام 2022.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشدد على أن الاستجابة العالمية الموحدة للتدهور الكبير في الحالة الإنسانية في العالم هي وحدها التي ستمكنا من التغلب على التحديات الحالية غير المسبوقة التي نواجهها جميعا. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى أن تعتمد الجمعية العامة بتوافق الآراء مشاريع القرارات ذات الصلة (A/76/L.23 و A/76/L.24 و A/76/L.26 و A/76/L.27)، التي كان لأوكرانيا شرف المشاركة في تقديمها.

السيد كيلسي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في كل عام، تجتمع الدول الأعضاء هنا في قاعة الجمعية العامة لاستعراض الصورة الإنسانية العالمية، والتفكير في العام الذي مضى، والتطلع إلى التحديات المقبلة. ومع ذلك، وبعد أن جلسنا هنا قبل عام واستمعنا إلى الدول الأعضاء اليوم، هناك عدد من المواضيع المتكررة هي، للأسف، مألوفة تماما.

وهي تشمل مستويات متصاعدة وغير مسبوقة من الاحتياجات، ومزيدا من الأزمات في مزيد من الأماكن، تستمر لفترة أطول من ذي قبل، وطلبا على المساعدة الإنسانية يفوق الموارد بشكل متزايد. فمع استمرار النزاع وتغير المناخ ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في دفع الأزمات الإنسانية والهيمنة عليها، من الواضح تماما أننا نسير في الاتجاه الخاطئ. ونحن بحاجة إلى أن نرى تحولا في طريقة عملنا، وبناء شراكات جديدة وتطوير أدوات لمعالجة الأزمات الإنسانية والتنبؤ بها بشكل أفضل. وسيركز نهج المملكة المتحدة في عام 2022 على ثلاث ركائز، وهي تحديد الأولويات والحماية والوقاية.

أولا، نحن بحاجة إلى إعطاء الأولوية لإيصال المساعدة الإنسانية الفعالة إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وهذا يعني

وفي هذا العام وحتى الآن، قدم المانحون ما يقرب من ١٨ مليار دولار للخطط الإنسانية. وهذا تبرع سخي جداً، ولكنه يشكل أقل من نصف المتطلبات المالية للخطط. وبوسعنا أن نفعل المزيد، وهو واجب علينا. ولا تزال الولايات المتحدة أكبر جهة مانحة منفردة في المجال الإنساني، حيث قدمت ما يقرب من ١٣ مليار دولار من المساعدات الإنسانية خلال السنة المالية ٢٠٢١.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أعلننا أيضاً عن نيتنا المساهمة في الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في عام ٢٠٢٢.

وما زلنا نؤدي دورنا في مواجهة الجائحة وإعطاء الأولوية للأمن الصحي العالمي. ومنذ تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، خصصت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ١٦,٢ بليون دولار من المساعدات الصحية والإنسانية والاقتصادية والإمائية الطارئة لمساعدة الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية على مكافحة الجائحة. ويساعد هذا التمويل على إنقاذ الأرواح في أكثر من ١٢٠ بلداً. وندعو جميع الدول الأعضاء الزميلة إلى الانضمام إلينا في ذلك الالتزام الرسمي بالقيام بدورها في دعم الاستجابة الإنسانية.

وكما أكدت مديرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، السيدة سامانثا باور، في حين أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل من المانحين، فإن اتباع نهج جديد أمر أساسي إذا أردنا تجاوز النداءات المألوفة جداً للحصول على مزيد من الموارد، والتكيف مع المشهد الإنساني المتغير اليوم، وتخفيف المعاناة بمزيد من الفعالية والكفاءة، ومعالجة الأسباب الجذرية. ويجب أن يعزز نهجنا الدبلوماسية الإنسانية.

وتقف النزاعات وراء أكثر من ٨٠ في المائة من الاحتياجات الإنسانية على الصعيد العالمي. فالمعارك التي طال أمدها في كثير من الأحيان في مناطق مثل إثيوبيا واليمن وسورية والصومال وجنوب السودان وأفغانستان تزيد الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير. وكثيراً ما تتعاسر الأطراف في المناطق الهشة أو المتضررة من النزاع عن

كاملة من جميع الأدوات المتاحة لها، مع قيام كل من الأطراف الفاعلة في التنمية والسلام والسياسة بدورها في منع الأزمات.

وقدمت المملكة المتحدة منذ عام ٢٠١٥، أكثر من ١٤,٥ مليار دولار من التمويل الإنساني لدعم أضعف الناس في العالم. ونحن نحافظ على إنفاقنا في مجال الأنشطة الإنسانية الإنسانية المنقذ للحياة عند مستوى أعلى من مليار دولار سنوياً. ولكن مع تجاوز الاحتياجات بسرعة للموارد المتاحة، من الضروري أن نجد وسائل جديدة لمواجهة التحديات واستخدام التمويل بطرق أكثر ذكاءً وفعالية. ومن خلال التركيز على تحديد الأولويات والحماية والوقاية، سنتمكن من تمويل استجابات أسرع وأكثر مرونة للأزمات الإنسانية. وتستثمر المملكة المتحدة في تدخلات أكبر لمنع المزيد من المعاناة، وتقليل الاحتياجات الإنسانية المتزايدة، وكفالة أن يُوجه هذا التمويل إلى أبعد من ذلك. وندعو جميع الدول الأعضاء المجتمعمة هنا اليوم إلى القيام بالشيء ذاته.

السيدة بروسنان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): يسر الولايات المتحدة أن تشارك في تقديم مشاريع القرارات الإنسانية المتعلقة بتعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومساعدة غوثية في حالات الكوارث (A/76/L.23)، ولجنة ذوي الخوذ البيض (A/76/L.24)، وسلامة وأمن العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/76/L.26)، والتعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية (A/76/L.27). ونؤكد من جديد على المهمة الحيوية للأمم المتحدة في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء الارتفاع غير المسبوق في الاحتياجات الإنسانية. وفي الأسبوع الماضي، أصدرت الأمم المتحدة تقرير "لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي لعام ٢٠٢٢". والأرقام المذكورة صارخة، ومن المؤسف أنها تولد شعوراً بتكرار المشهد. ومن المتوقع أن يحتاج أكثر من ربع مليار شخص إلى المساعدة الإنسانية والحماية - وهي زيادة كبيرة عن عام مضي، وكانت بالفعل أعلى رقم مسجل على الإطلاق.

ولجنة ذوي الخوذ البيض الأرجنتينية وعلى الكوارث الطبيعية. وتشدد مشاريع القرارات تلك بحق على أهمية الشراكات في تعزيز استجابتنا الجماعية للآزمات الإنسانية.

ويجب أن نتصدى بفعالية أكبر للعقبات التي تعوقنا عن توسيع نطاق الشراكات الحيوية لزياد نطاق إيصال المساعدات الإنسانية وإنهاء النزاعات. ويشمل ذلك تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية.

ولا يمكننا أن نستمر في السماح لأعباء ومخاطر التعامل مع تداعيات النزاعات بأن تقع بالكامل تقريبا على عاتق المنظمات الإنسانية. وفي العديد من الآزمات، لا تقدم المنظمات الإنسانية المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة فحسب؛ بل يتعين عليها أيضا التعويض عن النظم الصحية وشبكات الأمان الاجتماعي المنهارة. وكما أكد الأمين العام غوتيريش، يجب أن نواصل مواءمة الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام بشكل أفضل لتحقيق الأهداف المشتركة وجعل تغطية أموال معونتنا الخارجية تمتد أكثر لتصل إلى المزيد من المحتاجين.

ويتمثل أحد المكونات الرئيسية للعمل الإنساني في حماية ومساعدة الأشخاص الذين يمرون بآزمات. بيد أن المؤسسات الإنسانية والدول على السواء قصرت في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ويجب أن نحدد ونعزز أولويات جهودنا الجماعية الرامية إلى تنفيذ استراتيجيات المنع والتخفيف من حدة المخاطر، ودعم الضحايا، وتعزيز آليات الإبلاغ، وكفالة أن يواجه الجناة المساءلة الكاملة عن الاستغلال الجنسي والمضايقة وإساءة استعمال مناصبهم في السلطة. والولايات المتحدة تأخذ تلك المسؤولية وتلك الأهداف على محمل الجد.

وتغتتم الولايات المتحدة هذه الفرصة لتؤكد من جديد أن القرارات وثنائق غير ملزمة لا تنشئ حقوقا أو التزامات بموجب القانون الدولي أو تمس بها. وفيما يتعلق بموقفنا من إطار سنداى للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ ونقل التكنولوجيا، نشير إلى بياننا العامين اللذين أدلينا بهما يومي ٥ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر أمام

تلبية احتياجات الناس وتختار العنف بدلا من السلام أو احترام حقوق الإنسان والتعددية. وحل تلك النزاعات سياسي.

وكما قال الرئيس بايدن، يجب أن ننخرط في دبلوماسية حثيثة. ونحن بحاجة إلى الانخراط بفعالية أكبر في المفاوضات الدبلوماسية إقليميا وفي الأمم المتحدة وعلى الصعيد الثنائي للجمع بين الأطراف لإنهاء النزاعات. ويجب أن نواصل تشجيع جميع الأطراف في النزاعات وشركاءنا على دعم عمليات السلام الشاملة التي تقودها الأمم المتحدة. إن تعيين المبعوثين الخاصين للولايات المتحدة ويست وليندركينغ وفيلتمان والمبعوث الخاص بالنيابة غودفري بيرهن على التزامنا بالسلام والاستقرار في أفغانستان واليمن وإثيوبيا والقرن الأفريقي وسورية.

ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء استمرار عرقلة وصول المساعدات الإنسانية من جانب أطراف النزاع والهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وغيرها من أشكال التدخل التي تعوقهم عن الوصول إلى المحتاجين، بما في ذلك في إثيوبيا واليمن وسورية. ويجب أن ندعم جميع الأدوات المتاحة لتعزيز محاسبة المسؤولين عن الهجمات غير القانونية على العاملين في المجالين الطبي والإنساني، بما يتسق مع القانون الدولي. والحفاظ على سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية دون عوائق أمر بالغ الأهمية لإبقاء الناس على قيد الحياة.

وتتخر الولايات المتحدة بالمشاركة في تقديم مشروع القرار بشأن سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وحماية موظفي الأمم المتحدة. ويبحث ذلك القرار برسالة تضامن هامة إلى العديد من الأشخاص الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم لإيصال المساعدة الإنسانية إلى ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. كما أننا ندرك وندعم الدور الحيوي للجهات الفاعلة الإنسانية المحلية التي تخاطر بحياتها على الخطوط الأمامية للآزمات الإنسانية لتقديم المساعدات المنقذة للحياة، وغالبا في أخطر البيئات التي يصعب الوصول إليها.

وتتخر الولايات المتحدة أيضا بالمشاركة في تقديم مشاريع القرارات قيد النظر اليوم التي تركز على تنسيق المساعدة الإنسانية

ونشيد أيضا بتعزيز المنظور الجنساني في المساعدة الإنسانية وفي جميع أنشطة الحد من مخاطر الكوارث. وهذا ليس إدماجا عرضيا، بل هو دلالة على تركيز الجمعية العامة على المتضررين بشكل خاص في السياقات الإنسانية.

ومع ذلك، نأسف عميق الأسف لأن الجمعية العامة فشلت في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدراج فقرة عن الأثر الإنساني للنزاعات المسلحة على الأطفال. ونلاحظ أن هذه العقلة حدثت مرارا وتكرارا وعلى الرغم من الحجج المتعددة التي تدعمها الأدلة القائمة على البيانات.

ولا ترتبط جميع الحالات الإنسانية بحالات النزاع المسلح، ولكن جميع النزاعات المسلحة لها أثر إنساني كبير على المدنيين. ومما يثير القلق أن الصياغة المعنية تركز على السياق الإنساني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

وبعبارة أخرى، جرى فرض مصالح خارج نطاق المصالح الفضلى للطفل، وهو مبدأ منصوص عليه في القانون الدولي لحقوق الإنسان. إن مسؤولية الدول الأعضاء هي حماية حقوق الطفل، وليس التماس الحجج التي تدحض مبادئ القانون الدولي. ويتوقف رفاه أكثر من ١٩ مليون طفل يعيشون في خضم نزاعات مسلحة على ذلك.

ونحث الدول الأعضاء على العمل بشكل بناء من أجل إيجاد حلول جماعية على أساس توصيات الخبراء التي وضعتها الجهات الفاعلة في الميدان.

ونأمل أن تتمكن في المفاوضات المقبلة بشأن مشروع القرار التاريخي هذا من الوفاء بالتزاماتنا تجاه الأطفال والشباب، بمن فيهم أولئك الذين ما زالوا، للأسف، يعانون من الآثار الإنسانية للنزاعات المسلحة.

السيد فيبيلياي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود نيوزيلندا أن تشكر ميسري مشاريع القرارات (A/76/L.23 و A/76/L.24 و A/76/L.26 و A/76/L.27) على عملهم الدؤوب

اللجنتين الثانية والثالثة، على التوالي، للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

أخيرا، ستواصل الولايات المتحدة العمل من أجل إحراز تقدم كبير في النهوض بالإصلاحات الإدارية عبر وكالات الأمم المتحدة والتي تعزز الكفاءة والأداء والمساءلة من أجل تحسين النتائج على الصعيد الإنساني للسكان المتضررين. ومع تجاوز عدد الأزمات الإنسانية المعقدة وشدها القدرة العالمية على الاستجابة، تسعى الولايات المتحدة إلى تحسين التنسيق داخل المنظومة الإنسانية بشكل كبير وتقييم الاحتياجات المشتركة والتحليلات المشتركة التي تثير وتحسن خطط الاستجابة الإنسانية والنداءات ذات الأولوية. وتتوقع الولايات المتحدة من جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية أن تحرز تقدما كبيرا في تلك المجالات.

وتلتزم الولايات المتحدة التزاما ثابتا بالعمل الإنساني وتعددية الأطراف والتعاون الدولي وضمان وصول المساعدات إلى من هم في أمس الحاجة إليها، بمن فيهم السكان الضعفاء المتضررون من النزاع وأزمة المناخ وكوفيد-١٩.

أشكر رئيس الجمعية العامة على إتاحة الفرصة لتشاطير أولوياتنا.

السيدة غوسيك (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك بعرض مشاريع القرارات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية والمساعدة العوثية في حالات الكوارث التي تقدمها الأمم المتحدة (A/76/L.23 و A/76/L.24 و A/76/L.26 و A/76/L.27). ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود التي بذلها الميسرون طوال عملية التفاوض.

تغتتم المكسيك هذه الفرصة للتكلم عن مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" (A/76/L.23). وبفضل الجهود التي تبذلها السويد بصفتها ميسرة، تستطيع الجمعية العامة، في هذا النص، أن تعلن موقفها من الآثار الإنسانية لجائحة فيروس كورونا، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة العقلية والرفاه النفسي والاجتماعي وتوفير إمكانية الحصول على اللقاحات ضد فيروس كورونا المستجد.

ولا يزال تغير المناخ يشكل أيضا قضية إنسانية تسبب زيادة الاحتياجات العالمية. ونيوزيلندا، بوصفها دولة جزرية في المحيط الهادئ، تترك تماما خطر تغير المناخ. ففي منطقة المحيط الهادئ أصبحت الآثار محسوسة الآن، وهي تتراوح بين ارتفاع منسوب مياه البحار وزيادة شدة وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة مثل الأعاصير والفيضانات والجفاف.

وينبغي ألا نُقيّم فقط بكيفية استجابتنا لآثار تغير المناخ، بل بمدى إخلاصنا في معالجة أسبابه الجذرية. ولهذا السبب تدافع نيوزيلندا عن الهدف المنصوص عليه في اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بأن يصبح العالم محايدا من حيث الكربون خلال النصف الثاني من هذا القرن.

ولا تزال نيوزيلندا تشدد على ضرورة احترام الحقوق الجنسية والإيجابية للنساء والفتيات في السياقات الإنسانية خلال الأزمات الإنسانية. فلجميع الناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في البيئات الإنسانية، الحق في الصحة الجنسية والإيجابية. ويجب أن تكون الرعاية الصحية الجنسية والإيجابية متاحة منذ بداية الأزمة. وتدافع نيوزيلندا بقوة عن الصحة والحقوق الجنسية والإيجابية للنساء والفتيات بكل تنوعهن لأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لا يمكن تحقيقهما بكل بساطة بدون هذه الحقوق.

ونشدد أيضا على ضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار الإنساني. ونشير بصفة خاصة إلى دور النساء والشباب المعوقين والحاجة إلى تعزيز الفرص المتاحة لهم لممارسة القيادة وقدرات صنع القرار.

إن التوقعات الإنسانية العالمية لعام ٢٠٢٢ قاتمة، حيث يحتاج عدد أكبر من الناس أكثر من أي وقت مضى إلى المساعدة المنقذة للحياة. ويجب أن يستمر النظام الإنساني في التطور والابتكار لكي يظل ملائما للاحتياجات، وكي يعزز فعاليته ويقدم خدماته للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ونحن مدينون للمتضررين من النزاعات والكوارث بأن نفي جماعيا بالتزامنا المشترك بتحقيق السلام المستدام للبشرية.

للتوصل إلى توافق في الآراء في ظل ظروف صعبة. ويسر نيوزيلندا أن تشارك في تقديم مشاريع القرارات الإنسانية المطروحة للاعتماد.

وخلال المناقشات السابقة للجمعية العامة بشأن المسائل الإنسانية، أعربت نيوزيلندا عن أسفها لتزايد الاحتياجات الإنسانية العالمية، والأضرار التي تلحقها النزاعات بالمدينين، والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني. ومما يؤسف له عدم حدوث أي تغير يَسْتَحِقُّ الذِّكْر. فالاحتياجات الإنسانية في العالم اليوم أكبر من أي وقت مضى. هي احتياجات لا تزال تنجم عن الافتقار إلى الإرادة السياسية لمنع نشوب النزاعات المسلحة وإنهاءها، وعدم احترام قواعد الحرب التي وُضعت صراحة للحد من المعاناة الإنسانية.

ويستمر مرض فيروس كورونا في مفاومة الوضع الإنساني العالمي. وقد أجبرت الجهات الفاعلة الإنسانية على إيجاد نهج مبتكرة للاستجابة وعلى مواصلة اللجوء إلى الحلول المحلية. ويجب ألا تغيب عن بالنا تلك التطورات، وأن نواصل الابتكار وتعزيز العمل الاستباقي لإنقاذ الأرواح.

وكذلك فإن اشتداد انعدام الأمن الغذائي هذا العام يثير قلقا عميقا. إن كون ١٤٢ مليون شخص يواجهون أزمات غذائية ينبغي أن يحفزنا جميعا على صون الكرامة الإنسانية، وإيجاد حلول سياسية للنزاعات، والالتزام بالسلام الدائم والشامل للجميع.

وخلال النزاعات المسلحة الجارية، نرى الآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويجب اتخاذ تدابير في جميع الأوقات لتجنب إلحاق الأذى العرضي بالمدينين. وإذا لم يكن بالإمكان درء المخاطر التي يتعرض لها المدينون، فلا بد من تجنب استخدام هذه الأسلحة في البلدات والمدن.

وتظل نيوزيلندا تشعر بقلق عميق إزاء التجاهل المستمر للحماية القانونية الممنوحة لموظفي المساعدة الإنسانية، بمن فيهم العاملون في المجال الطبي. وندين بشدة جميع أعمال العنف والهجمات والتهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني والهجمات على المستشفيات والمرافق الصحية.

المساعدات الإنسانية. وتركز أستراليا بشكل متزايد على أفضل السبل لدعم التحول في النظام الإنساني نحو العمل الإنساني المبكر من أجل إنقاذ الأرواح وحماية الأصول وصون المكاسب الإنمائية.

ويجب علينا أيضا أن نمضي قُدما بعملنا عبر الصلة بين الشؤون الإنسانية والإنمائية والسلام، وأن نخول السلطة للجهات الفاعلة المحلية - بما في ذلك المنظمات التي تقودها النساء - وأن نكفل احترام حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة وأن نجعل تلك الخدمات متاحة للجميع وميسورة التكلفة وفي متناول اليد.

ومع دخول جائحة كوفيد-19 عامها الثالث، ستظل أستراليا جزءا من الحملة العالمية لإتاحة اللقاحات المنقذة للحياة بصورة عادلة. وقد التزمنا بتقاسم ٦٠ مليون جرعة لقاح مع بلدان المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠٢٢. وقد قمنا بالفعل بتسليم ١٠ ملايين جرعة من تلك الجرعات. كما نقدم الدعم الشامل، ونساعد البلدان على تدريب العاملين الصحيين، واقتناء معدات سلسلة التبريد، وشن الحملات الإعلامية العامة، وإسداء المشورة التقنية لراسمي السياسات ووضعي النظم.

وعلاوة على ذلك، تسهم أستراليا بمبلغ ١٣٠ مليون دولار أسترالي في الالتزام المسبق بالطرح في الأسواق في إطار مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، وهو مرفق يساعد على شراء وتوزيع جرعات اللقاح على ٩٢ دولة مؤهلة منخفضة ومتوسطة الدخل.

وبينما نواجه التوقعات الكثيرة بأن تكون الاحتياجات الإنسانية في عام ٢٠٢٢ أكبر من أي وقت مضى، يمكننا أن نشعر بالتفاؤل أمام بعض التغييرات الإيجابية التي حدثت في العام الماضي. ومع استمرار القيود المفروضة على السفر إلى الخارج في إعاقة التنقل، اعتمدت أستراليا بشكل متزايد على الجهات الفاعلة المحلية لتقديم المساعدة. وقد أتاح ذلك مساحات جديدة للقيادة المحلية والتأثير المتزايد للجهات الفاعلة المحلية في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات.

ويسر أستراليا أن تستضيف المؤتمر الوزاري الآسيوي بشأن الحد من مخاطر الكوارث في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، بالشراكة مع

السيدة ويبستر (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): بعد مضي عامين، لا يزال مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) يلقي بظلاله الطويلة. ولا يزال الكثير من الناس محرومين من الحصول على اللقاحات، كما أن خطر المتحورات الجديدة موجود دائما. إن التأثير المستمر للجائحة على الدخل وسبل المعيشة يدفع إلى حافة الهاوية عددا كبيرا من الأشخاص الذين يعيشون في حالة أزمة.

وعلاوة على ذلك، فإن كثيرا من الأزمات التي طال أمدها لا تُبدي أي علامات على التراجع. وفي بعض الأماكن، تتزايد النزاعات وتتعمق وتتفاقم بسبب المخاطر الناجمة عن المناخ وأثار الجائحة. وجيران أستراليا معرضون بشكل خاص للكوارث، حيث يعيش أكثر من أربعة أخماس الأشخاص المتضررين من المخاطر الطبيعية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومع حدوث الصدمات المتكررة، يصبح عدد كبير من الناس غير قادرين على ادخار الاحتياطات التي كانت تمكنهم في السابق من اجتياز الأزمات.

وفي ظل تلك الخلفية الصعبة، تصبح أهدافنا الرئيسية أكثر أهمية من أي وقت مضى. فيجب أن نواصل الوقوف إلى جانب أولئك الذين يحتاجون إلى دعما، وعدم ترك أحد خلف الركب، وحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، خاصة للنساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة.

وأستراليا تؤمن بأن التعاون والتآزر شرطان حاسمان لتحقيق تلك الأهداف. وبالنظر إلى هذا القدر الكبير من عدم الاستقرار والتغيير، أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن نعمل معا وأن نظل مسؤولين عن المعايير التي يقوم عليها عملنا، بما في ذلك من خلال النهوض بالقانون الدولي، وتقديم المساعدة الإنسانية بشكل محايد وغير متحيز، والحفاظ على الحيز الإنساني من النزاع والسياسة، ومكافحة العنف الجنسي والجسدي.

بيد أن أستراليا تسلّم بأن المساعدة الإنسانية وحدها ليست هي الحل. بل يجب أن نوجد حولا سياسية، وأن نحمل الأطراف المتحاربة المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وأن نكفل وصول

الدول الأعضاء بشأن المساعدة الإنسانية. وقد ازدادت أهمية تكثيف جهودنا لتخفيف معاناة الملايين في جميع أنحاء العالم.

في شباط/فبراير، نفذ جيش ميانمار انقلابا غير قانوني ضد الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطيا. وأدى ذلك العمل غير القانوني الذي قام به الجيش إلى بدء الكارثة الاقتصادية والإنسانية الحالية التي هي من صنع الإنسان في ميانمار. وبعد فترة وجيزة من الانقلاب، أطلقت قوات المجلس العسكري الحاكم العنان لحملة الإرهابية ضد السكان المدنيين، الذين يقاومون حكمهم العسكري غير القانوني.

وخلفت الفظائع المنهجية والواسعة النطاق التي يرتكبها المجلس العسكري أكثر من ٣٠٠ ١ قتيل من المدنيين. ووفقا لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أصبح أكثر من ٢٨٠ ٠٠٠ شخص نازحين داخليا منذ الانقلاب حتى ٦ كانون الأول/ديسمبر، وهو عدد يضاف إلى النازحين داخليا الحاليين وعددهم أكثر من ٣٣٣ ٠٠٠ شخص.

وارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية من مليون شخص في عام ٢٠٢٠ إلى ثلاثة ملايين شخص حاليا. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قرابة نصف سكان ميانمار سيعيشون تحت خط الفقر بحلول العام المقبل بسبب آثار الانقلاب العسكري وكوفيد-١٩ مجتمعة. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن ٢,٦ مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات غذائية خلال الأشهر الستة المقبلة. ومن المثير للقلق أن نلاحظ أنه لم يتم حتى الآن تلقي سوى ٥٧ في المائة من مجموع الاحتياجات في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١ في ميانمار.

إن ميانمار تواجه أزمة إنسانية خطيرة. والمأساة تحدث أمام أعيننا. ولا يزال الوصول إلى الأشخاص الضعفاء الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية العاجلة والحماية محدودا للغاية بسبب القيود التي يفرضها الجيش. ولا يمكن أن تكون ثمة إمكانية مطلقا لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن أو من دون عوائق في البلد إذا استمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة. ويتحتم علينا جميعا أن نعمل على إيجاد

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. ويوفر المؤتمر فرصة مهمة لاستعراض جهود الحد من المخاطر، ولتبادل الحلول المبتكرة والعملية والتعرف عليها، وللبدان والمنظمات للتعهد بالتزامات جديدة. وسيحظى التنوع والشمولية بالأولوية، إلى جانب العلم والتكنولوجيا، مع تسليط الضوء بشكل خاص على العمل المحلي والمجتمعات الجزرية والساحلية في منطقتنا.

وأخيرا، أود أن أعرب عن خالص تقدير أستراليا للعمل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة، ولجميع الموظفين الذين يقعون ويقدمون خدماتهم في مثل هذه البيئات البالغة القسوة.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره (A/76/334 و A/76/74 و A/76/320 و A/76/376)، ولا سيما على تزويد الجمعية العامة بلوحة عامة عن الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة الإنسانية وعلى تقديم توصيات إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية.

في السنوات الأخيرة، وبينما نتحدث، تزايدت الاحتياجات الإنسانية العالمية بشكل كبير بسبب الانتشار المستمر لمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والنزاعات وتغير المناخ والكوارث الطبيعية المتكررة. ونؤيد الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في التنسيق والاستجابة للاحتياجات الإنسانية العالمية المتزايدة.

إن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة هي أحد أهم الآثار الملموسة لوجود المنظمة، والتي يشعر بها ملايين الأشخاص على أرض الواقع في جميع أنحاء العالم. غير أننا نشعر بالجزع بشكل خاص إزاء الاتجاهات المثيرة للقلق، التي تتراوح من تزايد النزوح إلى ارتفاع الفجوة في تمويل الأنشطة الإنسانية، على الرغم من السخاء غير المسبوق للمانحين الذين ساهموا بمبلغ ١٩,١١ بليون دولار في عام ٢٠٢٠.

ومن الواضح أن حالات الطوارئ الإنسانية العديدة الجارية في مختلف أنحاء العالم إنما تجسد الحاجة إلى تنسيق وتعاون أوثق بين

في الختام، ما زلنا نحن، شعب ميانمار، نعول على الأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب للغاية. ويجب أن يبدأ إحلال السلام والاستقرار وتقديم المساعدة الإنسانية للمحتاجين بانتهاء الدكتاتورية العسكرية. وأدعو مرة أخرى إلى استجابة دولية وإقليمية موحدة وعاجلة للمساعدة في إعادة ميانمار إلى طريق الديمقراطية. وأود أن أشدد على أن عدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراء حاسما وفي الوقت المناسب سيزيد من تفاقم المخاطر الكبيرة على سلامة شعب ميانمار وسيؤدي إلى نزاع شامل في ميانمار.

السيدة كوتشيت غريا (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، نود أن نشكر وفود الأرجنتين وبنغلاديش والاتحاد الأوروبي والسويد على تيسير مشاريع القرارات الإنسانية التي تنتظر فيها الجمعية العامة اليوم (A/76/L.23 و A/76/L.24 و A/76/L.26 و A/76/L.27).

لا يزال الإخفاق المستمر في معالجة الأسباب الجذرية الرئيسية للحالات الإنسانية عن طريق منع العنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان يدفع آلاف الأشخاص إلى الفرار من ديارهم، مما يترتب عليه تكاليف إنسانية ومالية باهظة.

ويثير الاتجاه المتصاعد في النزوح القسري، الذي يتجاوز الآن ٨٤ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، القلق. ولم تتراجع مخاطر الجوع والمجاعة وانعدام الأمن الغذائي والمرض مقارنة بالعام السابق. وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية على الصعيد العالمي. ويُدفع المزيد من الناس إلى دائرة الفقر والحرمان والعزلة والاعتماد على الآخرين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات نزاع، مثل اللاجئين والمهاجرين والنازحين داخليا. ويساورنا قلق بالغ إزاء مصير الملايين من الأبرياء في سوريا وأفغانستان وميانمار وأماكن أخرى كثيرة.

وتتأثر الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن وذوو الاحتياجات المتعلقة بالصحة العقلية، تأثرا شديدا بتدهور الأوضاع. وفي الوقت نفسه، فإن احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني أخذ في التراجع. وتتحمل منظومة العمل الإنساني أعباء فوق طاقتها.

سبل، بما في ذلك من خلال إيصال المساعدة عبر الحدود، لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين.

وعلى الرغم من الأزمة الإنسانية الهائلة، يواصل المجلس العسكري الحاكم ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي هذا الأسبوع وحده، أحرق الجيش ١١ شخصا حتى الموت، بينهم خمسة قاصرين، في ساغينغ وصدمة متظاهرين سلميين بمركبات في يانغون فيما كانوا يمارسون حقهم الأساسي في التجمع السلمي. وتهاجم قوات المجلس العسكري مرافق التعليم والرعاية الصحية والعاملين في هذين القطاعين وعمال الإغاثة الذين لا يرضخون لحكمهم غير القانوني. كما تستمر عمليات الاحتجاز التعسفي.

وفي مواجهة المقاومة المتزايدة من جانب قوات الدفاع المدني، يلجأ الجيش إلى تكتيكه المعتاد: معاقبة السكان المدنيين، بما في ذلك الحرق الجماعي لمنازل المدنيين وممتلكاتهم، مما يؤدي إلى تشريد عدد متزايد من المدنيين، كما يتضح من الأحداث الأخيرة في ولاية تشين.

ومن أخطر الانتهاكات التي يرتكبها الجيش للقانون الإنساني منع وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم بحاجة إلى المساعدة في تحد للنداءات العديدة التي وجهتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وما فتئ الجيش يرفض سياسة التدقيق الشديد على العاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية. ويجري استخدام الإجراءات البيروقراطية كسلاح للسيطرة على الحيز الإنساني وحركة الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

وفي الوقت الحاضر، تواجه ميانمار حالة فريدة على صعيد تقديم المساعدة الإنسانية. ولذلك، أود أن أعرب عن خالص شكرنا لوكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأغذية العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على بذل قصارى جهدها في تنسيق وتقديم المساعدة الإنسانية، فضلا عن الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-١٩. وسنواصل دعم جهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تلبية الاحتياجات الإنسانية العالمية.

سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تونغا، تركيا، أوكرانيا

اعتُمدَ مشروع القرار السادس عشر بأغلبية ١٣٤ صوتاً مقابل ٤ أصوات، مع امتناع ٥١ عضواً عن التصويت (القرار ٤٠/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار السابع عشر معنون "نزع السلاح الإقليمي".

اعتُمدَت اللجنة الأولى مشروع القرار السابع عشر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتُمدَ مشروع القرار السابع عشر (القرار ٤١/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الثامن عشر، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي".

وفي ضوء تلك الصورة القائمة، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤوليات واضحة تستند إلى المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار السادس عشر، المعنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان،

المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

الهند، الاتحاد الروسي

المتنعون عن التصويت:

غابون، زيمبابوي

تقرر الإبقاء على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الثامن عشر بأغلبية ١٧٣ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع عضوين عن التصويت.

يُعد ذلك، أبلغ وقد غابون الأمانة العامة بأنه لم يكن ينوي المشاركة في التصويت]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح للتصويت بعد ذلك الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الثامن عشر.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا،

تُطلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة السابعة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق.

سأطرح للتصويت أولا الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الثامن عشر.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرنيسيب،

زمبابوي، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، زيمبابوي.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار الثامن عشر بأغلبية ١٢٠ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٥٢ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الثامن عشر في مجموعته، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، الذي طُلب إجراء تصويت مسجل عليه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكامرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا،

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، جورجيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، شيشيل، سيراليون، سنغافورة، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيتنام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

الهند

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، بوتان، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، أوكرانيا، جنوب أفريقيا،

اعتمد مشروع القرار التاسع عشر (القرار ٤٣/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننقل الآن إلى مشروع القرار العشرين، المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة".

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة السادسة من الديباجة والفقرة ٦ من المنطوق.

سأطرح للتصويت أولاً الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار العشرين.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، كمبوديا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا بيساو، غيانا، هايتي، الأردن، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، بيرو، برو، جمهورية إيران (جمهورية - الإسلامية)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، العراق، عمان، قطر، كازاخستان، كينيا، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختشتاين، مالطة، ماليزيا، ملديف، المغرب، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، هندوراس، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، سيشيل، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن

ملديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة العظمى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

الهند

المتنعون عن التصويت:

بوتان، الاتحاد الروسي، زيمبابوي

اعتمد مشروع القرار الثامن عشر في مجموعه بأغلبية ١٨٦ صوتاً مقابل صوت واحد، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ٤٢/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار التاسع عشر معنون

"تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي".

لقد اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار بدون تصويت. هل لي

أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

إسرائيل

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أستراليا، بوتان، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، إستونيا، فرنسا، غابون، جورجيا، هنغاريا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، موناكو، بولندا، البرتغال،

المعارضون:

ألبانيا، أستراليا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، إسبانيا، أوكرانيا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، بيلاروس، بوتان، بوروندي، فنلندا، غابون، جورجيا، غينيا، الهند، اليابان، مدغشقر، مالي، جزر مارشال، باكستان، المملكة العربية السعودية، صربيا، السويد، سويسرا، زامبيا

تقرر الإبقاء على الفقرة السادسة من ديباجة مشروع القرار العشرين بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل ٣٨ صوتا، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت.

إبعد ذلك، أبلغ وفد غابون الأمانة العامة بأنه لم يكن ينوي المشاركة في التصويت؛ وأبلغ وفد مدغشقر الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح للتصويت بعد ذلك الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار العشرين.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، راندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، تونغغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركمانستان، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

فرنسا، إسرائيل، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، أستراليا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، موناكو، الجبل الأسود، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، إسبانيا، تركيا، أوكرانيا

اعتد مشروع القرار العشرون برتمه بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت (القرار ٤٤/٧٦).

إبعد ذلك، أبلغ وفد مدغشقر الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا/

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار الحادي والعشرين، المعنون "الشباب ونزع السلاح وعدم الانتشار".

رومانيا، سلوفاكيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، زمبابوي.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار العشرين بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٢٦ عضوا عن التصويت.

إبعد ذلك، أبلغ وفد غابون الأمانة العامة بأنه لم يكن ينوي المشاركة في التصويت؛ وأبلغ وفد مدغشقر الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا/

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطرأ الآن للتصويت مشروع القرار العشرين برتمه المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة" والذي طُلب إجراء تصويت مسجل عليه.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غابون، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار،

تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

لا أحد

المتنعون عن التصويت:

غابون، إيران (جمهورية - الإسلامية)، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

تقرر الإبقاء على الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار الحادي والعشرين بأغلبية ١٧٢ صوتاً مقابل لا أحد، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت.

بعد ذلك، أبلغ وفد غابون الأمانة العامة بأنه لم يكن ينوي المشاركة في التصويت]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعتمدت اللجنة الأولى مشروع القرار الحادي والعشرين برمته بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الحادي والعشرون برمته (القرار ٤٥/٧٦).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مشروع القرار الثاني والعشرون معنون "نزع السلاح النووي".

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة الثانية والثلاثين من الديباجة والفقرة ١٦ من المنطوق.

سأطرح للتصويت أولاً الفقرة الثانية والثلاثين من ديباجة مشروع القرار الثاني والعشرين.

أجري تصويت مسجل.

طلب إجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة العاشرة من ديباجة مشروع القرار الحادي والعشرين.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردى، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان،

المؤيدون:

كوريا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون عن التصويت:

أرمينيا، بيلاروس، بوتان، فنلندا، غابون، هايتي، الهند، اليابان، مدغشقر، جزر مارشال، باكستان، صربيا، سيراليون، السويد، سويسرا، أوزبكستان

تقرر الإبقاء على الفقرة الثانية والثلاثين من ديباجة مشروع القرار الثاني والعشرين بأغلبية ١١٧ صوتا مقابل ٣٩ صوتا، مع امتناع ١٦ عضوا عن التصويت.

بعد ذلك، أبلغ وفد غابون الأمانة العامة بأنه لم يكن ينوي المشاركة في التصويت

السيد بن نفتالي (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تقدر إسرائيل بالمشاركة في تقديم عدد من مشاريع القرارات في إطار هذا البند من جدول الأعمال (A/76/L.24 و A/76/L.27). ونشيد بجهود وأعمال موظفي منظومة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، الذين يعملون في ظل ظروف صعبة لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان، بل مستحيلة.

وعلى مدى العقود، قدمت إسرائيل المساعدة إلى أكثر من ١٤٠ بلدا، مما أنقذ آلاف الأرواح. ونفعل ذلك حتى لمواطني البلدان التي للأسف لا تعترف بإسرائيل حتى الآن. وكثيرا ما تكون إسرائيل، من خلال وحدة قيادة الجبهة الداخلية التابعة لها، من بين أوائل من يصلون إلى الميدان في أعقاب الزلازل والفيضانات والمجاعة والكوارث الطبيعية الأخرى. والوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف) تقود جهودنا في مجال المساعدة والمعونة الإنمائية في جميع أنحاء العالم.

وقبل بضعة أشهر تحديدا، أرسلت أفرقة إسرائيلية، عندما ضرب زلزال قوي هايتي، لتقديم العون في توفير المياه النظيفة والطاقة والإمدادات الطبية للمساعدة في إنقاذ آلاف الأرواح. ولم تكن الأفرقة

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، غامبيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ليختنشتاين، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، سورينام، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، توفالو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

ألبانيا، أستراليا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الصين، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، أيسلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية

هو مكافحة الجوع الآن، أينما وجد. فلنعمل ما يلزم للحفاظ على تلك الملايين من الأرواح، حيثما كان ذلك مطلوباً. فلنوفر لهم الطعام الذي يحتاجونه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد أبو شاويش (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم دولة فلسطين بشأن هذا البند الهام جداً من جدول الأعمال المعني بتعزيز تنسيق ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة إنسانية ومن مساعدة غوثية في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، لا سيما فيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، أود أن أجدد الإعراب عن تقديرنا للأمين العام وفريقه على التقرير المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" (A/76/78).

منذ اليوم الأول للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، شملت قائمة الانتهاكات التي لا نهاية لها، في جملة أمور، مصادرة الأراضي؛ وتدمير الهياكل الأساسية والممتلكات، فضلاً عن الأراضي الزراعية وآبار المياه؛ وهدم المنازل؛ وفرض قيود صارمة على حركة الأشخاص والبضائع؛ واستغلال الموارد الطبيعية؛ وعرقلة وصول الفلسطينيين إلى ٦٣ في المائة من الضفة الغربية، التي تضم غالبية الأراضي الزراعية ومصادر المياه. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام إسرائيل لـ ٧٥ في المائة من كمية المياه الجوفية المستدامة من طبقة المياه الجوفية الساحلية كل عام لا يترك سوى القليل جداً من المياه المتاحة لغزة. وكل تلك الانتهاكات تقوض الاقتصاد الفلسطيني وأفاق إعادة تأهيله وتنميته.

ومما لا شك فيه أن قائمة الانتهاكات الإسرائيلية الطويلة هي نتيجة لتقاعس إسرائيل وعدم مساءلتها عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات التي لا حصر لها، فلا يزال أكثر من ٨٠٠ من قرارات الجمعية العامة و ٨٠ من قرارات مجلس الأمن لم تنفذ بعد.

الإسرائيلية غريبة عن هايتي، فقد كانت من بين الأفرقة الأولى في الميدان بعد الزلزال المدمر الذي ضرب البلد في عام ٢٠١٠.

وتتظم ماشاف أيضاً دورات كل عام للمشاركين من البلدان النامية. وفي حين تركز العديد من الدورات على الزراعة والتعليم، ثمة دورات أخرى تعزز التأهب للكوارث وتعلم المشاركين كيفية تعزيز القدرة على الصمود. وهي تشمل دورات في مجال الصحة العامة وكيفية بناء نظم طبية يمكنها التعامل مع حوادث الإصابات الجماعية. وعلاوة على ذلك، تعمم وكالة ماشاف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع تلك الأنشطة.

وتأخذ إسرائيل مسؤوليتها كعضو في المجتمع العالمي على محمل الجد. وانطلاقاً من روح مشاريع القرارات قيد النظر اليوم، نتعهد بمواصلة مهمتنا لتقديم الإغاثة للمحتاجين في جميع أنحاء العالم.

أما بالنسبة للملاحظات التي أبداها الوفد الإيراني (انظر A/76/PV.50)، فمن المفارقات أن إيران - التي تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يمينا ويسارا - تختار مهاجمة إسرائيل، الرائدة عالمياً في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك الآن بعزم لوقف التهديد الإيراني والمذبحة الإنسانية التي يخلفها النظام الإيراني دائماً في أعقابها أينما حاول نشر نفوذه الخبيث، من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط.

السيد كارازو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): يتعرض مليون طفل أفغاني لخطر المجاعة في الأشهر المقبلة، وهناك حالات مماثلة في اليمن وإثيوبيا ومدغشقر وهايتي وأماكن أخرى عديدة. وهناك ٤٥ مليون شخص في خطر جسيم من المجاعة، ومع ذلك، يمكن وضع حد للجوع ويمكن للبشرية أن تكرر نفسها لتحقيق ذلك.

وتبين لنا مشاريع القرارات التي تنتظر فيها الجمعية اليوم أن لدينا التقييمات والوسائل وخريطة الطريق. ويجب ألا يعوقنا عدم الالتزام. دعونا نعمل ذلك اليوم، ولنعمل ذلك الآن.

ولن يكون هناك سلام ولا تنمية مستدامة ما دام بلاء الجوع لا يزال يصيب الملايين. فلنقرر أن الدور الرئيسي للأمم المتحدة

الذي يعرضه الاتحاد الأوروبي ويشترك في تقديمه سنوياً، وتؤكد من جديد تقديرنا في ذلك الصدد. يساعد ذلك الدعم على التخفيف من حدة التحديات الخطيرة التي تواجهها حكومتنا وشعبنا في سياق أكثر من نصف قرن تحت الاحتلال الإسرائيلي. ولا تتطلب الحالة، التي لطالما اعتُبرت غير مستدامة بقدر ما هي غير عادلة، سبل انتصاف إنسانية عاجلة فحسب بل تتطلب أيضاً بنفس القدر آليات دبلوماسية وسياسية وقانونية عاجلة متاحة للدول لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على وقف جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان وإنهاء نظام الاحتلال الاستعماري المطول وسياسات الفصل العنصري.

لقد حان الوقت للعمل على إنهاء جميع الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني وتمهيد الطريق للمضي قدماً من أجل التوصل إلى حل عادل قائم على القانون الدولي والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن في وسعنا، بدعم من المجتمع الدولي ومن خلال صمود الشعب الفلسطيني، أن نسعى جاهدين لتحقيق تطلعاتنا وحقوقنا الوطنية في دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

السيدة كورتوا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): عندما ضربت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قبل عامين، واجه ملايين الأشخاص تدابير إغلاق شامل مفاجئة، وحدوداً مغلقة، وقيوداً على الحركة، وعدم القدرة على رؤية أحبائهم وزيارتهم، وندرة في السلع، وانهيائاً أو شبه انهيار للنظم الصحية، وفقداناً للوظائف، وصعوبات اقتصادية، وعدم استقرار سياسي ومالي. ولا يزال الكثير من هذه الأمور حقيقة واقعة بالنسبة لملايين الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف - وهي حقيقة لم تخلقها حالة الطوارئ الصحية العامة التي تحدث مرة واحدة في القرن، بل زادت من حدتها فحسب.

ومن المفارقات أن الحروب لم تهدأ وبتنا نشهد المزيد من النزاعات الدائرة في المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، مما يتسبب

ويشير التقرير الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة قد ضربت الاقتصاد الفلسطيني الضعيف بالفعل وفاقمت الظروف الاقتصادية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/76/94). ويكشف التقرير الأخير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أيضاً عن انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة ١١,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠، وهو ثاني أكبر انكماش منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤. كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة ١٣,٤ في المائة في عام ٢٠٢٠، وفي عام ٢٠١٩، سجل أدنى معدل نمو منذ عام ٢٠٠٣.

وعلاوة على ذلك، يشير تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة التي تحصلها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية تمثل ما يصل إلى ٧٥ في المائة من الإيرادات الفلسطينية، وأن المواجهة المالية مع إسرائيل بشأن إيرادات التخليص الجمركي ألقت بثقلها على الاقتصاد الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، ندعو المجتمع الدولي إلى إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإنهاء ممارستها المتكررة المتمثلة في حجب الضرائب والإيرادات الجمركية المستحقة للشعب الفلسطيني. وتشكل هذه الممارسة انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولحظر اتفاقية جنيف لنهب موارد الشعب المحتل. ومن الجلي أن أثر تلك الخسارة المالية وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض المعونة الخارجية واستمرار مستويات البطالة القصوى، فضلاً عن استمرار العجز المالي، كلها أمور تشير إلى اتساع هوة الفقر وتعمقها. ونؤكد من جديد عميق تقديرنا وامتناننا لجميع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تواصل تقديم المساعدة الحيوية للشعب الفلسطيني. ونعرب أيضاً عن تقديرنا لجميع المانحين وعن بالغ امتناننا لدعمهم ومساعدتهم.

ونقرّ إقراراً تاماً بأهمية موقف الجمعية العامة بتوافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"،

التكيف مع المناخ في الأماكن التي تعاني من النزاع، ولا سيما من خلال الاستثمارات المنهجية.

ثانياً، لا يمكننا أن نترك الناس خلف الركب. ففي كل مكان نعمل فيه، نرى مناطق بأكملها يصعب الوصول إليها والسكان يواجهون الإقصاء أو الإهمال. وسواء كان الأمر يتعلق بالأشخاص الذين يعيشون في حالات نزوح مطولة، أو المحتجزين، أو الذين يعيشون في مناطق نائية أو تحت سيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول، أو الأشخاص الذين يواجهون وصمة العار، فإن ضمان عدم ترك أحد خلف الركب هو واجب أخلاقي وسمة مميزة لإنسانيتنا المشتركة. إن المناطق التي يصعب الوصول إليها هي المكان الذي يجب أن نكون فيه ونعمل. وتمثل الجهود الرامية إلى الوصول إلى السكان الذين يعيشون في تلك المناطق وبذل قصارى جهدنا لضمان حمايتهم أولوية لا يمكن المساس بها بالنسبة للجنة.

ونحن بحاجة إلى أن تمنع الدول أنماط الاستبعاد والإهمال وأن تجد حلولاً في الأجل الطويل لمعالجة تلك الحالات بمجرد نشوئها. وبهذه الروح، تدعو اللجنة إلى الوصول العادل إلى اللقاحات أثناء جائحة كوفيد-19، داخل البلدان وفيما بينها، وتشجع الدول على اغتنام الفرصة لتعزيز تقديم الرعاية الصحية في مناطق الشوط الأخير. ونحث أيضاً جميع الدول على مواصلة العمل الجماعي لتيسير ودعم وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق إلى السكان في النزاعات المسلحة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى حيزٍ لنتمكن من العمل. وفي حين قد تكون هناك آراء مختلفة حول ماهية الحيز الإنساني، فهناك القليل من الشك حول ما يحدث عندما لا يكون هناك حيز إنساني. وفي كثير من الأحيان، تكون الجهود الإنسانية مقيدة بالجزاءات وتشريعات مكافحة الإرهاب. وتدين اللجنة أعمال الإرهاب. فهذه الأعمال تتنافى مع المبدأ الأساسي للإنسانية.

بيد أننا نطلب استثناءات إنسانية جيدة الصياغة ودائمة في قرارات الجزاءات ومكافحة الإرهاب والتشريعات الوطنية حتى تتمكن

في وقوع إصابات ودمار على نطاق واسع وتعطيل لسبل العيش والخدمات الأساسية لأعداد متزايدة من الناس. وفي هذا السياق المليء بالتحديات، تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تقدم ثلاث رسائل رئيسية إلى الدول.

أولاً، لا يمكننا أن نسمح للأنظمة بالانهيار. والعمل الجماعي لتحسين حماية ودعم الخدمات الأساسية في المناطق المتأثرة بالنزاع ضرورة إنسانية. وقد سلّطت الجائحة الضوء على ذلك بشدة، ولكن هذه الحتمية ليست جديدة. وعلى مر السنين، كثفت الجهات الفاعلة الإنسانية جهودها - بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر - لدعم نظم الصحة والمياه والصرف الصحي التي هي ببساطة أكثر أهمية من أن تنهار. والعمل الإنساني لا يقتصر على تقديم المساعدة الطارئة والحماية في الأزمات الحادة فحسب؛ فهو يشمل أيضاً أنشطة ضرورية لضمان أن يتمكن السكان من تلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الخدمات الأساسية في النزاعات التي طال أمدها. وسنواصل محاولة منع العواقب الإنسانية الوخيمة من أن تصيب ملايين الأشخاص، ولكننا بحاجة إلى المساعدة.

ونحن بحاجة إلى مضاعفة الجهود لضمان احترام القانون الدولي الإنساني وتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الرامية إلى حماية الخدمات الأساسية ودعمها، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، بشأن حماية مهنة الطب، و ٢٥٧٣ (٢٠٢١)، بشأن حماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة.

وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى أن يتدخل غيرنا في وقت مبكر وموثوق في البيئات الهشة والمتأثرة بالنزاعات. وللجهات الفاعلة الإنمائية دور رئيسي في تعزيز ورفع مستوى أثر العمل الإنساني ومنع انهيار الخدمات والنظم الأساسية. وتقف اللجنة الدولية للصليب الأحمر على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع تلك الجهات الفاعلة، بروح التكامل، في الوقت الذي تتوصل فيه إلى سبل البقاء والتسليم في حالات الأزمات. وسنواصل أيضاً العمل عن كثب مع الآخرين لتعزيز

فيروس كورونا (كوفيد-19) وأزمة المناخ وغيرها من حالات الطوارئ الإنسانية. ولهذه الأزمات المتداخلة والمتكاثرة آثار اجتماعية واقتصادية لا حصر لها واسعة النطاق وطويلة الأجل وقد أدت إلى تفاقم أوجه الإجحاف القائمة.

من الواضح بالفعل أن كوفيد-19 قد عكس مسار مكاسب التنمية التي تحققت في العقود الماضية. وفي حين أن بعض البلدان قد تكون قادرة على عكس هذا الاتجاه من خلال انتعاش اقتصادي قوي، فإن البلدان التي يكون فيها الانتعاش الاقتصادي بطيئاً قد تشهد استمرار مستويات الفقر المرتفعة لسنوات قادمة.

كما سمعنا مرات عديدة أننا جميعاً في هذه الأزمة معا وأننا متحدون بتعهدنا بعدم ترك أحد خلف الركب. ومن المؤسف أن هناك الكثير جداً من الخطابة والقليل جداً من العمل في هذا الشأن. إن موظفينا ومتطوعينا في الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذين يعمل الكثير منهم في الخطوط الأمامية، يدركون بشكل مؤلم كيف تتأثر بعض المجتمعات بشكل غير متناسب بتغير المناخ والجائحة وأثارها الثانوية وتصبح أكثر عرضة لها.

ومنذ البداية، عُرِفَت الأزمة الإنسانية الناجمة عن كوفيد-19 بأوجه عدم المساواة العميقة والمستمرة، سواء من حيث من هم الأكثر عرضة للخطر أو كيفية استجابة العالم. والمهاجرون واللاجئون والأشخاص الذين يعيشون في بلدان تعاني من نظم صحية ناقصة الموارد أو في بيئات هشّة هم من بين أقل الفئات احتمالاً لتلقي الدعم الطبي والمالي والاجتماعي الذي يحتاجون إليه.

ووفقاً لبحثنا، تأثرت سبل عيش النساء بشكل أكبر بالجائحة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال من المتوقع أن تقدم النساء الرعاية في أسرهن، بما في ذلك رعاية الأشخاص المصابين بكوفيد-19، مما يعرضهن أكثر للإصابة بالعدوى. وأدت عمليات الإغلاق والعزلة الاجتماعية الناتجة عن ذلك إلى إزالة العديد من وسائل الحماية الخاصة بهن، مما عرض النساء للعنف الجنسي والعنف الجنساني.

من الوفاء بولايتنا الإنسانية ودعم السكان المحتاجين. وبالمثل، فإننا نتعامل مع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والسلطات المعترف بها وسلطات الأمر الواقع، لا من أجل دعمها أو منحها الشرعية ولكن لأنها تسيطر على مصير السكان المدنيين. وتقع على عاتق تلك الجهات الفاعلة مسؤوليات والتزامات تجاه المدنيين، وقد كلفتنا الدول بالتعامل مع جميع المكلفين بالواجبات.

ونحنّ الدول على إدراج إعفاءات إنسانية مرسومة جيداً في نظم الجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب امتثالاً للقانون الدولي الإنساني، بحيث يتم دعم وتيسير العمل الإنساني المحايد - لا عرقلة أو تجريمه - بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة من غير الدول المصنفة إرهابية أو المدرجة في إطار نظم الجزاءات. دعونا لا ننشئ حقبة من الإنسانية المشروطة، لأن ذلك من شأنه أن يهدد الإنسانية نفسها.

وإذا فشلنا في حماية الخدمات الأساسية، أو حماية الحيز الإنسانية المحايد، أو الدفاع عن الذين يعيشون في أوضاع النزاع والذين يعيشون في حالات عنف أخرى - حتى في الوقت الحالي، خلال جائحة عالمية وأزمة مناخية - فكيف سيحكم علينا التاريخ؟ إننا جميعاً، بمن فينا الذين يعيشون في خضم النزاع، نتوق إلى مستقبل أكثر أمناً وأماناً، ولكن ذلك المستقبل معرض للخطر إذا لم نتخذ إجراء الآن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة غوكاسيان (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة باسم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياته الوطنية البالغ عددها 192 جمعية.

شهدنا قادة العالم، على مدار العام، يقفون على هذا المنبر ذاته للفت انتباهنا إلى العواقب الوخيمة والمضاعفة لجائحة مرض

إلى أذرع الناس، مع قبولها الكامل. ونحن بحاجة إلى بنية تحتية صحية تمكن من الوقاية والعلاج العادلين، بما في ذلك الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالفعل باللقاحات وحالات الطوارئ الصحية في المستقبل.

ثانياً، تبدأ فاشيات الأمراض وتنتهي في المجتمعات المحلية. ومن خلال استجاباتنا لفيروس نقص المناعة البشرية والإيبولا وجائحة فيروس الأنفلونزا (H1N1) وكوفيد-١٩، نعلم أن الثقة وتعبئة المجتمع أمر بالغ الأهمية في أوقات الأزمات العالمية، وأنه يجب علينا إشراك المجتمعات المحلية كمطورين مشاركين منذ البداية وطوال فترة الاستجابة. إن جمعياتنا الـ ١٩٢ للصليب الأحمر والهلال الأحمر هي جزء من مجتمعاتها قبل الأزمات وأثناءها وبعدها. وهي في وضع فريد يمكنها من فهم ومعالجة الحواجز والفرص ذات السياق الخاص لتلبية احتياجات المجتمعات التي يصعب الوصول إليها.

ثالثاً، أظهر كوفيد-١٩ قدرة العمل الإنساني على التكيف دون عمليات نشر دولية، بسبب عمليات الإغلاق وتدابير التخفيف. وعزز كوفيد-١٩ الميزة المتميزة للمنظمات المحلية، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، التي يمكنها الاستجابة بسرعة للتحديات غير المسبوقة لأزمة تشمل أزمات صحية واقتصادية وحقوقية واجتماعية. وينبغي أن تكون مسؤوليتنا المشتركة هي تعبئة الموارد حتى تتمكن الجهات الفاعلة المحلية من الوصول إلى مجتمعات الميل الأخير وتلك الأكثر تضرراً من الجائحة.

إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وجمعياتنا الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ثابتان في تقانينا في العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات والمجتمعات المحلية لبناء أنظمة حماية اجتماعية مرنة، وتعزيز قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود في وجه الصدمات، ودعم وتمكين الاستثمار والمشاركة المحليين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

ولم يحدث كوفيد-١٩ بمعزل. وكشفت العواقب المدمرة لهذه الجائحة عن كيفية تصادم الأزمات الحالية والجديدة، مما يضاعف من مواطن الضعف. وأثناء التعامل مع كوفيد-١٩، لا تزال العديد من المجتمعات حول العالم تعاني من آثار تغير المناخ. ويقدر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنه من بين ١٣٢ من الظواهر المناخية المتطرفة التي وقعت في عام ٢٠٢٠، تداخل ٩٢ منها مع جائحة كوفيد-١٩. وتؤثر هذه الأزمات المتداخلة بشكل غير متناسب على الأشخاص في أكثر الحالات ضعفاً، الذين يعانون من وطأة أزمة المناخ أثناء التعامل مع الآثار الصحية المباشرة لكوفيد-١٩ أو التعامل مع تدابير للحد من انتشاره.

بالإضافة إلى ذلك، تستمر الأزمات المزدوجة المتمثلة في كوفيد-١٩ وتغير المناخ في تقاوم احتياجات الصحة العقلية وإجهاد النظم الصحية. ومن خلال تجربتنا التشغيلية، نعلم أن الوصول المبكر والمستدام إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي للأشخاص المتضررين من الأزمات المتداخلة أمر ضروري. ولكن لتوفير هذه الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، نحتاج إلى تمويل مرن واستثمارات مستدامة في الصحة العقلية العامة والمحلية والمجتمعية والدعم النفسي الاجتماعي الذي يلبي مجموعة من احتياجات الصحة العقلية.

ولم تعد هذه الأحداث هي الاستثناء. وسوف تستمر الزيادة في تواتر الأزمات الكبرى مثل الكوارث المناخية والأوبئة. واسمحوا لي أن أشاطركم ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولاً، إن ضمان الوصول العادل إلى لقاحات كوفيد-١٩ والخدمات الصحية الأساسية هو ضرورة إنسانية وطريقاً وحيداً لإنهاء الجائحة. التطعيم العادل واجب أخلاقي، ويجب أن نعمل معا في إنسانيتنا المشتركة لضمان حصول الجميع على اللقاح وإعطاء الأولوية للأشخاص المعرضين لمخاطر عالية والضعفاء. وإنهاء الجائحة لا يتعلق فقط بتوفير المزيد من اللقاحات؛ بل يتعلق الأمر بضمان امتلاك البلدان للبنية التحتية والموارد البشرية اللازمة لإيصال اللقاحات

الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.24، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: .

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.24؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.24، (القرار ٧٦/١٢٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.25، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.25، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: أندورا، سان مارينو، صربيا، غامبيا، موناكو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.25، (القرار ٧٦/١٢٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.26 المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وحماية أفراد الأمم المتحدة".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.26، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: الأردن، أوكرانيا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، تونس، جنوب السودان، رواندا، سان مارينو، صربيا، غامبيا، غواتيمالا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/76/L.26؟

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/76/L.23 و A/76/L.24 و A/76/L.25 و A/76/L.26 و A/76/L.27. ويرجى من الوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات أو جميعها أن تفعل ذلك الآن في بيان واحد.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.23، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.23، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، بنغلاديش، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوركينا فاسو، تشاد، كولومبيا، كوستاريكا، إكوادور، غامبيا، غانا، الهند، إندونيسيا، كينيا، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موناكو، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، بالاو، بنما، الفلبين، قطر، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، صربيا، توفالو، أوكرانيا، أوروغواي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.23؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.23 (القرار ٧٦/١٢٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.24، المعنون "لجنة الخوذ البيض: مشاركة المتطوعين في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان الإغاثة الإنسانية والإنعاش والتعاون التقني لأغراض التنمية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى

A/76/L.23. لقد انضمت وفود مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ" إيماناً وتأكيداً منها على أهمية المسألة التي يتطرق إليها مشروع القرار.

لكن فيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجنسية، على الأخص ما ورد في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من مشروع القرار، فإن دولنا تنتظر في هذه المسائل في إطار يتماشى مع تشريعاتها الوطنية والقيم الدينية والثقافية للمجتمع.

السيدة كارمازينسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): انضم وفد بلدنا إلى توافق الآراء بشأن اتخاذ القرار ١٢٧/٧٦، المعنون "سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحماية موظفي الأمم المتحدة".

ولا يزال موقفنا من المحكمة الجنائية الدولية ثابتاً دون تغيير. ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن عمل تلك الهيئة لا يزال غير فعال وانفرادياً بشكل مفرط. ولهذا السبب، سحبت روسيا توقيعها في عام ٢٠١٦ من نظام روما الأساسي بعد أن أصبح من الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية لم ترق إلى مستوى الآمال المعقودة عليها ولم تصبح هيئة قانونية دولية موثوقة ومستقلة.

وعلى هذا الأساس، يناهز وفد بلدنا بنفسه عن الفقرة الثانية والثلاثين من ديباجة القرار والفقرة ٨ من منطوق القرار ولا يعتبر نفسه ملزماً بأحكامهما.

السيد محمد (مصر): تشارك مصر القلق الدولي المتنامي حول تصاعد الأزمات الإنسانية في عدد من المناطق في العالم نتيجة للنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية.

من ثم يعرب وفد بلدي عن الشكر إلى وفد مملكة السويد على تقديمه القرار ١٢٤/٧٦، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ"، في إطار البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال.

اعتمد مشروع القرار A/76/L.26 (القرار ١٢٧/٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/76/L.27 المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية".

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/76/L.27 انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، مالطة، المكسيك، موناكو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية

تقرر اعتماد مشروع القرار A/76/L.27؟

اعتمد مشروع القرار A/76/L.27 (القرار ١٢٨/٧٦).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة لتعليق الموقف بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد حاتم (البحرين): بداية، أشرف بإلقاء هذا البيان نيابة عن وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الكويت، قطر، وبلدي، البحرين.

وتعرب الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن شكرها وتقديرها لوفد السويد على تقديمه مشروع القرار

في جميع أنحاء العالم، وظهور التحديات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والخسائر في الممتلكات والبنية التحتية، فضلاً عن التشريد. ولهذه الأسباب، انضمت هنغاريا إلى توافق الآراء بشأن القرار.

وفي الوقت نفسه، نود أن نغتتم هذه الفرصة لنسجل موقفنا بشأن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة، التي تشير إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. ونود أن نشير إلى أن هنغاريا لم تؤيد الاتفاق ولا تشارك في تنفيذه. لذلك، لا يمكننا قبول أي إشارة إلى الاتفاق في الوثائق الدولية.

وفي هذا الصدد، تود هنغاريا أن تتأى بنفسها عن الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة القرار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف.

وقبل إعطاء الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كارمازينسكايا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): وجهت أوكرانيا اتهامات كاذبة ضد بلدي يجانبها أي منطق سليم. ومن المؤسف أنها تشكل الأساس الكامل لسياسة كيبف الداخلية والخارجية. ولا نود أن نضيع أي وقت في مواصلة التصدي لتلك الأكاذيب. بدلا من ذلك، نود أن نلاحظ ما يلي.

اقترب عدد انتهاكات نظام وقف إطلاق النار في أوكرانيا منذ توقيع التدابير الإضافية لتعزيز وقف الأعمال العدائية في عام ٢٠٢٠ من ٩٠ ألف. وقد لاحظت بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن ٧٥ في المائة من الحوادث التي أودت بحياة الضحايا بين السكان المدنيين والأغلبية المطلقة من الانتهاكات ضد أعيان الهياكل الأساسية المدنية منذ بداية هذا العام وقعت على أراضي جمهوريتي لوهانسك ودونيتسك الشعبيتين.

لقد انضمت مصر إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار. ويود وفد بلدي التأكيد على أن فهمنا لما ورد في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من منطوق القرار فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية إنما يأتي وفقا للقوانين والتشريعات الوطنية والقيم الدينية والثقافية للمجتمع.

السيدة نافارتي (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تتأى الفلبين بنفسها عن الفقرة ٣٢ من ديباجة القرار ١٢٧/٧٦ والفقرة ٨ من منطوقه، المعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، وجميع الفقرات الأخرى في القرارات الأخرى التي تشير إلى المحكمة الجنائية الدولية.

لقد انسحبت الفلبين من نظام روما الأساسي اعتباراً من ١٧ آذار/مارس ٢٠١٩. إنه موقفنا القائم على المبادئ ضد الذين يسيئون حقوق الإنسان ويتجاهلون الأجهزة والوكالات المستقلة والعاملة بشكل جيد في بلدنا.

وعلى الرغم من انسحابنا من نظام روما الأساسي، تؤكد الفلبين من جديد التزامها بحماية العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة وبتطبيق القوة الكاملة للقانون ضد الأشخاص الذين يهاجمونهم.

ويرتكز نظام روما الأساسي على مبدأ التكامل لا الاستبدال. إنه يقر بأن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية ولديها الحق في ذلك وأن المحكمة الجنائية الدولية قد تمارس الولاية القضائية فقط عندما تفشل النظم القانونية الوطنية في القيام بذلك أو تكون غير قادرة عليه. وبما أننا قادرون وراغبون ومحاكمنا تعمل بكامل طاقتها، فإننا لا نقبل المحكمة الجنائية الدولية كبديل لمحاكمنا الوطنية.

السيدة كوكاي (هنغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): تود هنغاريا أن تقدم شرحاً للموقف فيما يتعلق بالقرار ١٢٨/٧٦، المعنون "التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية".

لا تزال هنغاريا يساورها القلق إزاء التأثير المتزايد للكوارث الطبيعية، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح وانعدام الأمن الغذائي

وتواصل إسرائيل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وتجاهل تام لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، انتهاك الحقوق والكرامة الأساسيتين لأبناء الشعب الفلسطيني وغيره من العرب الذين يعيشون تحت احتلالها. ونتيجة لذلك، يحرم الفلسطينيون من أراضيهم وممتلكاتهم، وربما يُطردون ويتعرضون للعنف والإرهاب والترهيب. وفي الوقت نفسه، فإن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير قد تم إنكاره تماما تحت عنوان "دولة يهودية واحدة".

والأسوأ من ذلك، في ظل الظروف الصعبة الحالية، وبينما يركز المجتمع الدولي على التخفيف من الآثار والعواقب الخطيرة لجائحة مرض فيروس كورونا، يواصل النظام الإسرائيلي استغلال هذه الفترة لتسريع أنشطته الاستيطانية غير القانونية وعمليات الاحتفال من أجل الضم ومواصلة تعزيز احتلاله العسكري. وفي الوقت نفسه، لا يزال الحصار اللإنساني والخانق المفروض على قطاع غزة يعمق حدة الأزمة الإنسانية ويسبب اليأس للسكان المدنيين الفلسطينيين هناك.

وعلى الصعيد الإقليمي، فإن استمرار احتلال أراضي الجولان السوري المحتل فضلا عن جزء من لبنان وعمليات التعدي المتكررة على بلدان المنطقة قد عرض السلم والأمن في المنطقة وخارجها للخطر الشديد.

إن تاريخ النظام الإسرائيلي برمته حافل بالعدوان على جيرانه وبلدان الشرق الأوسط الأخرى. وبالنظر إلى هذا السجل السوداوي، فإن المحاولات الهستيرية التي يقوم بها النظام الإسرائيلي للحصول على التعاطف والتأييد الدوليين من خلال الادعاء بأنه هو الذي يتعرض للتهديد في الواقع ليست سوى دعاية خادعة.

السيدة علي (الجمهورية العربية السورية) (تكلمت بالإنكليزية):
حتى لا ننخدع ببعض الادعاءات الإنسانية التي ذكرها الممثل التركي، من المهم أن نلاحظ أن مقدم المساعدة الإنسانية لا يستخدم المياه كسلاح ضد أكثر من مليون مدني في محافظة الحسكة في سورية. ومقدم المساعدة الإنسانية لا يوفر للجماعات الإرهابية دعما متواصلا

وبطبيعة الحال، ليس هناك ما يمكن التعليق عليه هنا، وكما نفهم، أعرب زميلنا ممثل أوكرانيا نفسه عن أهمية توثيق تلك الانتهاكات - وياله من نقد ذاتي.

ونظرا للحصار التام المفروض على سكان دونباس في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر رئيس الاتحاد الروسي مرسوما بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى سكان المناطق المنفصلة في إقليم دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، أملت في ذلك الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئ وقواعد القانون الدولي الإنساني، واعتمد كتدبير استثنائي إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية للحالة. وستواصل روسيا تقديم المساعدة الإنسانية لسكان أوكرانيا، مراعاة للعدد الكبير من المواطنين الروس الذين يعيشون هناك.

ونشدد على أنه وفقا للفقرة ١١ من مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك، سيكون لدونباس، في سياق التشريع المتعلق بالمركز الخاص، الحق في الدخول في تعاون عابر للحدود مع مناطق الاتحاد الروسي، ويجب على كييف أن تفعل كل شيء لتيسير ذلك.

ولا تتعارض تصرفات روسيا مع اتفاقات مينسك، على عكس الخطوات التي اتخذتها السلطات الأوكرانية وتلك البلدان التي تفكر بدلا من تقديم المساعدات الإنسانية في إرسال قوات لتقديم دعم عسكري وتقني مباشر إلى أوكرانيا.

السيد غوربان بور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): وجه ممثل النظام الإسرائيلي اليوم ادعاءات كاذبة ولا أساس لها ولا أساس ضد بلدي. لقد ظل نشر الاتهامات الكاذبة والملفقة ضد بلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية إيران الإسلامية، ممارسة إسرائيلية معتادة، بهدف حصري هو إلغاء جرائمها ووحشيتها ضد الشعب الفلسطيني البريء.

ومع ذلك، من الواضح تماما أنه لا يمكن لأي قدر من المعلومات المضللة والأزمات المفتعلة أن يغطي على الطبيعة الإجرامية للنظام وكذلك السياسات التوسعية والداعية للحرب التي اتبعتها على مدار السنوات ال ٧٠ الماضية.

من ناحية أخرى، فإن بيانات الهلوسة التي سمعناها للتو، وخاصة في مناقشة بشأن العمل الإنساني، هي إهانة لملايين السوريين الذين عانوا من جرائم لا حصر لها من كل نوع على أيدي النظام. ولذلك، لن أكرم تلك الاتهامات الواهمة بالرد عليها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٧٥ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.

وكبيراً. وأكبر مركز للاجئين لأسباب إنسانية لا يستخدم هؤلاء اللاجئين كتهديد كلما كانت حكومته في منعطف سياسي.

وأود أن أقول لزميلي إن أكبر أعمال إنساني ينبغي القيام به هو سحب قوات الاحتلال من بلدي.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): في البيان الذي أدلى به وفد بلدي للتو، تكلمنا عن المساعدة الإنسانية والحماية والرعاية التي لا مثيل لها - وأكرر التي لا مثيل لها - التي يواصل بلدي، تركيا، تقديمها إلى ٩ ملايين سوري، حوالي ٤ ملايين منهم يعيشون تحت الحماية المؤقتة في تركيا والبقية داخل سورية.